استمارة المشاركة

المؤتمر الدولي: المدينة والتحديات الديموغرافية

الاسم: سميرة اللقب: بن صافي

الجنسية: جزائرية البلد: الجزائر

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر "أ" الوظيفة: أستاذة

القسم: علم الاجتماع والديموغرافيا الجامعة: قاصدي مرباح ورقلة

الهاتف الشخصي: 0664830729

هاتف العمل: /

البريد الالكتروني: anthropostlemcen13@gmail.com

محور المداخلة: المحور الرابع

عنوان المداخلة: النمو الديموغرافي وعلاقته بالوضع الصحي بالأحياء المتخلفة.–قراءة ديموانثروبولوجية–

المؤتمر الدولي: المدينة والتحديات الديموغرافية

النمو الديموغرافي وعلاقته بالوضع الصحي بالأحياء المتخلفة –قراءة ديموانثروبولوجية–

الملخص:

تعالج هذه المداخلة ظاهرة سوسيوانثروبولوجية وهي الأحياء المتخلفة فقد حظيت باهتمام عدد كبير من الباحثين والدارسين الشيء الذي دفع إلى بروز عدد من النظريات المفسرة لهذه الأخيرة، وفي هذا الإطار حاولت إبراز مفهوم الأحياء المتخلفة وسبب انتشارها وعلى رأسها النمو الديموغرافي وخصائصها وكذا النظريات المفسرة لها، وصولا إلى توضيح الوضع الصحي بهذه الأحياء وأهم الأمراض التي يعاني منها قاطنيها وهذا بعرض أنموذج الأحياء المتخلفة بمدينة بسكرة.

الكلمات المفتاحية: النمو الديموغرافي، الأحياء المتخلفة، الوضع الصحي.

Résumé :

Cette communication aborde le phénomène socio-anthropologique des quartiers illicites, qui a retenu l'attention d'un grand nombre de chercheurs et d'universitaires, cette attention a conduit à l'émergence de nombreuses théories expliquant ce phénomène.

Dans ce contexte, j'ai tenté de mettre en évidence la notion de quartiers illicites et les raisons de leur diffusion, notamment la croissance démographique et leurs caractéristiques, ainsi que les théories qui les expliquent. Expliquer la situation sanitaire de ces quartiers et les maladies les plus importantes dont souffrent leurs habitants, en présentant un modèle de quartier illicite de la ville de Biskra.

Mots clés : croissance démographique, cartier illicite, situation sanitaire

النمو الديموغرافي وعلاقته بالوضع الصحي بالأحياء المتخلفة –قراءة ديموانثروبولوجية–

المقدمة:

تعدّ دراسة الأحياء المتخلفة من الموضوعات التي تكتسب أهمية كبرى في حقل الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية فقد عمد العلماء إلى دراستها في المجتمعات المتقدمة والنامية على حدّ سواء وذلك لفهم طبيعة هذه الأحياء ونظمها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والايكولوجية، وجود هذه الأحياء يكاد يكون مسألة حتمية في المدينة.

لقد ساهم النمو الديموغرافي الذي ميّز مجتمعات العالم الثالث في العصر الحديث إلى تفاقم مشكلة السكن وهذا ما أدى إلى ظهور أحياء متخلفة بمختلف أنماطها على أطراف المدن وهو حال المدن الجزائرية وما صاحب ظهورها من أفات ومشكلات اجتماعية وأخلاقية ضف إلى ذلك من أمراض جسدية ونفسية.

في هذه المداخلة سأحاول التعرض إلى الوضع الصحي بالأحياء المتخلفة وعلى سبيل المثال لا الحسر الأحياء المتخلفة لمدينة بسكرة، وبناء على هذا فإنّ التساؤل المطروح جاء كما يلي: ما هي الأمراض التي تظهر وتنتشر بالأحياء المتخلفة بمدينة بسكرة؟.

1- النمو الديموغرافي:

يقصد بالنمو السكاني اختلاف حجم السكان عبر فترات زمنية متباينة إما زيادة أو نقصانا، ويرتبط هذا المفهوم بمفهومي التضخم السكاني والأزمة السكانية، وهي ترتبط بحركة السكان ذلك أن السكان ليسوا في حالة استقرار بل يتميز بالحركة وتتأثر بالظواهر الديموغرافية من مواليد، وفيات، زواج وهجرة.

أسباب النمو الديموغرافي بالجزائر: لقد عرفت الجزائر خاصة غداة الاستقلال نموا سكانيا سريعا أثر بشكل كبير على نمو المدن في مجال توفير السكن ومختلف التجهيزات الضرورية للسكان وتعود أسباب هذا النمو السكاني إلى ما يلي:

- ✓ ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية: تعتبر زيادة المواليد وانخفاض الوفيات من أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني فقد عرفت الجزائر تحسنا ملحوظا في الظروف الصحية بعد الاستقلال وتزايد العناية بالمواليد الجدد وانخفاض وفيات الرضع بنسبة كبيرة إنّ هذه الأجيال المتزايدة والتي تبحث عن مؤسسات تعليمية وعن مناصب عمل وأيضا عن السكن شكلت ضغطا كبيرا على سياسة التنمية والتي تسير بوتيرة أقل من وتيرة النمو السكاني.[1]

- ✓ مستوى الخصوبة: تعبر الخصوبة عن الفترة التي تكون المرأة قادرة فيها على الإنجاب وهي تقدر عادة من سن 15 سنة إلى 49 سنة وقد عرفت نسب الخصوبة انخفاض ملحوظ راجع إلى تقدم عمر الزواج وارتفاع معدلات العنوسة بالإضافة إلى اتجاه المرأة نحو التقليل من عدد الأبناء بالتباعد بين الولادات.
- ✓ ارتفاع معدلات الزواج: يعتبر الزواج ظاهرة اجتماعية تخضع إلى عدة عوامل اقتصادية اجتماعية دينية تؤثر في حركة السكان. ولأن عدد الأفراد قد تزايد فإنه من البديهي أن تتزايد معدلات الزواج وعدد الأسر وذلك راجع أساسا إلى شريحة سكانية كبيرة في عمر الزواج من الجنسين ذكور وإناث باعتبار أن المجتمع الجزائري هو مجتمع فتي ومن ناحية أخرى فهو يحبذ فكرة الزواج المبكر وتكوين الأسر والإنجاب على عكس بعض المجتمعات الأخرى.
- ✓ ارتفاع متوسط العمر: لقد ساعد تحسن الظروف المعيشية والعناية الصحية وتوفر الغذاء على زيادة معدل حياة الفرد في الجزائر وتثبت الإحصائيات على أن معدل العمر يتحسن بصفة مستمرة عند الجنسين حيث انتقل من 59.6 سنة 1980 إلى 63 سنة 1985 وإلى 67 سنة 1988 وقد تجاوز 70 خلال السنوات الأخيرة. [2]

2- مفهوم الحي:

إنّ الدلالة اللغوية للحي هي الحياة، وهو اسم يقع على كل شيء حي، وهو نقيض الميت.[3] أمّا الدلالة الاصطلاحية فتشير إلى أنّ الحي هو الإطار الإداري الذي يقع به المسكن بكل ما يتضمنه من مقومات مادية وروحية، وثقافية فنجد أنّ الحيّ يضمّ المباني السكنية، ومباني المؤسسة، والمصالح والهيئات الواقعة في إطاره الجغرافي، كما يضمّ المصانع والورش والمتاجر، والطرقات ووسائل المواصلات والحدائق والمستشفيات والمدارس ودور العبادة ودور السينما والمسرح، وغير ذلك من أماكن الترويج التجاري من ملاهي، ومقاهي وغيرها، وإلى جانب هذه المقومات المادية يتضمن الحي مؤثرات معنوية تتمثل في الجو المحيط بالفرد في حدود اتصالاته وعلاقاته اليومية المعتادة بالمنطقة التي يقع بها مسكنه.[4]

يعرف المهندس المعماري الإيطالي المعاصر "**ألدو روسي**" الحي بكونه وحدة مرفولوجية وبنائية متميزة بطابع حضري ومحتوى اجتماعي ووظيفة محددة.[5]

الحي الذي يعني المنطقة الصغيرة التي يعيش فيها الفرد بحكم موقع داره، ومدى اتصال هذه الدار بالدور الأخرى قد لا يكون له في المفهوم الغربي نفس السمات المميزة للأحياء في المجتمعات العربية، حيث نشير للحي "بالحومة" المعروفة في الجزائر، و"الحارة" المعروفة في مصر، و"المحلة" المعروفة في العراق إلى مصطلحات تقارب هذا المعنى في الدول العربية الأخرى.

صنف الباحثون المتخصصون في مجال علم الاجتماع الحضري الأحياء السكنية حسب التجهيزات المتواجدة فيها، والفئات الاجتماعية المهنية الساكنة بها على النحو التالي:

- ✓ الأحياء الراقية: المتواجدة في المناطق المفضلة والهادئة، تتواجد فيها السكنات الفردية من نوع (فيلا) أو العمارات من النوع الرفيع، تتميز ببعدها عن المراكز الصناعية والتجارية، تتمتع بحياة الترف، ومظاهر التحضر المختلفة، تتوفر فيها النظافة والحدائق والمساحات الخضراء.
- ✓ الأحياء الشعبية: المتواجدة في المناطق المزدحمة بالمباني والمساكن، تنعدم فيها وسائل الراحة والنظافة، تكثر فيها المحلات التجارية، وازدحام المواصلات، والعمارات السكنية الجماعية ذات الإيجار المتواضع، وتقلّ فيها المرافق الرياضية والثقافية والمتنفسات الطبيعية كالحدائق والمتنزهات والمساحات الخضراء.
- ✓ الأحياء العشوائية: وهي في غالبية الأحيان سكنات ليست مبنية من مواد البناء المناسبة ولكنها قد تكون مقرا للإقامة، تتكون من أكواخ أو عدد من العشش التي يستخدم في إنشائها الصفيح، لا تتوافر فيها أي مرافق أو خدمات، وهي في معظمها مناطق يقيم فيها المهاجرون الفقراء الذين يهاجرون من الريف إلى المدن الكبيرة، ويستولون على أي منطقة خالية في وسط المدينة أو على أطرافها، ويقيمون عليها أكواخهم.[6]

3- الأحياء المتخلفة:

إنّ مفهوم المناطق المتخلفة وتعريفها يختلف من مكان لآخر، وذلك حسب ظروف كل مجتمع ومستويات المعيشة والقيم والنظم الإجتماعية السائدة به، إذ تعرف هذه المناطق في اللغة الانجليزية بمصطلح "Slum" أو "Squatters" وفي اللغة الفرنسية غالبا ما تسمى "Bidonville" بمعنى مدينة القصدير، أو "Habitat illicite" بمعنى السكن اللاشرعي أو اللارسمي، في الدول الناطقة بالاسبانية يعرف ب "Brraca" أو"Miseria"، أمّا في الدول العربية فيسمى في المغرب الأقصى بالزريبة، وفي تونس "Gourbi ville" بمعنى الأكواخ، وفي مصر والعديد من الدول العربية يعرف بالعشوائيات أو السكن العفوي،[7] وقد عرفها "**عاطف غيث**" على أنها المكان الذي توجد به مباني تتميز بالازدحام الشديد، والتخلف والظروف الصحية غير المناسبة وما يترتب على وجود هذا كله من آثار على الأمن والأخلاق،[8] أمّا في الجزائر فقد عرفها الأستاذ "**فاروق بن أعطية**" بأنها مجموعة من البرارك،[9] وغالبا ما يطلق عليه مصطلح السكن الفوضوي.

يعرّف "**عبد المنعم نور**" الأحياء المتخلفة فيقول إذا أردنا الأحياء المتخلفة مجموعة من المساكن في المدينة التي يلاحظ عليها الازدحام والتأخر وسوء الأحوال الصحية.[10]

وهناك من الباحثين من يعتبر الأحياء المتخلفة وأساليب بنائها مجرد أفعال اجتماعية غير مجندة وانحراف اجتماعي منبوذ وهناك من ينظر إليها على أنها تشكل بالضرورة مرحلة انتقالية نحو التحضر طالما يمكن تجنبها إذ ما توفرت الكفاءة والخبرة في الإسكان وتدبر المصادر المالية.

تشكل ظاهرة الأحياء القصديرية أو المتخلفة قاسما مشتركا لمدن البلدان النامية التي تشهد نموا حضاريا متسارعا لا تتماشى مع وحدات العرض السكنية وقد انتشرت هذه الظاهرة من جراء عملية التحضر التي شهدتها الجزائر بسبب الاستيطان الأوروبي المكثف الذي كان متواجدا في المدن التقليدية أو أحياء في السكن المتدني وعشش الصفيح التي هيكل بعضها فيما بعد ليطلق عليها اسم تجزئات السكن العربي التي كانت مأهولة بالجزائريين فقط.

4- انتشار ظاهرة الأحياء القصديرية في المجتمعات النامية والمتقدمة:

تعدّ هذه الظاهرة قديمة أحدثها ادم وقلة الاستثمار في الريف وجذب الخدمات في المدن وهي منتشرة في كل أنحاء العالم وهذا ما أدّى بالباحثين إلى دراستها فالمجتمع الانجليزي عرف هذه الظاهرة منذ القدم وكانت محل أنظار الباحثين أمثال "**شارل بوث**" الذي حاول رفع الستار من خلال دراسته عن ظاهرة البؤس والحرمان الذي تعانيه الطبقات المحرومة في المجتمع الانجليزي واختار الباحث "**بوث**" الجانب الشرقي من مدينة لندن كمجال بحثه وكان قد جمع المعلومات التي تؤثر في حياة الفقراء وعملهم وحجم الأسرة وأنواع الترفيه وأحوال الشوارع وكان قد أظهر لأول مرة للطرف من المجتمع الانجليزي كيف يعيش الآخر من الفقراء والمحرومين أما مدريد فقد عرفت أرجائها انتشار نوع من الأكواخ البائسة إلاّ أنّ الحكومة قد قضت عليها وذلك بتوفير مساكن لائقة لسكان تلك الأكواخ الفقيرة أمّا في المجتمع الهندي فتبدوا فيه الظاهرة أكثر تعقيدا من أي مجتمع أخر حيث أن الأحياء المتخلفة توجد في كل مدينة هندية تقريبا لذا أصبحت محل أنظار الباحثين الذين تناولوا بالبحث لمعرفة أسبابها وقد تبين من الدراسات أن سكان هذه الأحياء يعانون من أمراض خطيرة كالسل وذلك بسبب الازدحام والفقر وسوء التغذية إذ بلغت نسبة المصابين ما بين 80% إلى 90% وهي نسبة كبيرة تؤكد بعد سكان هذه الأحياء عن الرعاية الصحية وقد سجل حسب وثيقة الأمم المتحدة التي نشرت بجنيف بمناسبة اليوم العالمي للإسكان وجود ما لا يقل عن مليار شخص لا يملكون سكنا لائقا و100 مليون شخص بدون مأوى تماما ومن المنتظر يزداد الوضع حدة لأن 95% من النمو الديموغرافي ستوزع خلال هذه العشرية على الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وفي مكسيكو فإنّ "أكثر من نصف السكان يعيشون في الأحياء المتخلفة".

أمّا في نيجيريا فقد عرفت ظاهرة الأحياء المتخلفة بسبب نزوح السكان إلى المدن وقد اهتم الباحثين لدراستها منهم "**عاطف وصفي**" الذي قام بدراسة عن التحضر في نيجيريا خاصة وقد تبين أن المدينة المستقطبة أصبحت تتكون من ثلاثة أحياء منها منطقة خاصة بعمال المناجم وثانية بعمال السكك

الحديدية وثالثة لأصحاب البلد الشرعيين ويقيمون بمساكن متخلفة يخيم عليها الفقر والمرض خالية من المرافق العامة وبينت أنّ الريفيين يقيمون في مثل هذه الأحياء المتخلفة لشعورهم بالراحة فيها بقرب ظروفها من ظروف الحياة الريف.

أما مصر فقد عرفت السنوات الأخيرة حركة التصنيع والتقدم داخل المجتمع وكان قد صاحبها بعض المشاكل منها جذب المدينة لأعداد هائلة من سكان الريف إلى المدن وقد فرضت هذه العملية نوعا من السكن المتخلف إذ نجد مهاجرين يقيمون بمساكنهم في أماكن بعيدة ومهمشة وكانت هذه الظاهرة قد جلبت اهتمام العديد من الباحثين لدراستها وكان أولها دراسة "**حسن الساعاتي**" التي قام بها على عينة من العمال بمدينة الإسكندرية والحالة السيئة التي يعيشون فيها خاصة أحوال السكن وقد بين فيها ظروف السكان الصعبة بهذه الأحياء، أمّا الجزائر فقد عرفت هذه الظاهرة منذ القدم وذلك بسبب توفر عدّة عوامل ساعدت على ذلك فهي خضعت للاستعمار لمدّة طويلة وقد اتخذ سياسة الأرض المحروقة وكان هدفه تفقير الأرض والإنسان على حد السواء وقد استولى على الأراضي الخصبة وبذلك فقد السكان أهم مصدر رزق لديهم إضافة إلى سياسة التقتيل وتدمير القرى والمداشر والحملات الإبادية للآلاف من الريفيين وأمام هذا الوضع المزري والظروف الصعبة لم يجد هؤلاء حلا غير مغادرة مناطقهم الأصلية والتوجه صوب المدن طلبا للأمن والعيش الكريم ومع قلة الإمكانيات وانعدامها وتعويدهم على نمط من الحياة الريفية من ناحية كانت الأحياء المتخلفة هي البديل فاتخذت كمساكن لهم رغم خلوها من أدنى شروط العيش البسيط وتكاثرت بذلك الأحياء المتخلفة بالمدن الجزائرية مما أدى إلى أزمة اختناق حادة الأمر الذي دعى المختصين للاهتمام بالظاهرة ودراستها وقد تبين أن سكان المدن في تزايد بشكل يبعث على القلق لعدم كفاية الخدمات الاجتماعية لسكان المدن ولبروز مشكلات عمرانية كظهور الأحياء المتخلفة وما ينتج عنها من أثار اجتماعية وايكولوجية كما تبين أنّ هناك أحياء مهددة بالسقوط لقدمها وتدهور وضعيتها وكلّ هذا يؤكد حجم الظاهرة وقدمها وانتشارها وأنها كظاهرة اجتماعية فعلا مجسدة في المجتمع الجزائري كما أثرت هذه الظاهرة على السكان وعلى المدينة بسبب نشوءها بشكل تلقائي في أماكن غير صالحة وغير منظمة وخالية من المرافق الأساسية كأماكن اللعب، الحدائق، السكن المريح، التعليم وغيرها فهي تكثر فيها الأمراض والجرائم والآفات الاجتماعية الأخرى بسبب وقوعها على هامش المدينة كما تتصف بأنها ذات مستوى اقتصادي واجتماعي وأخلاقي سيء مما أثرت هذه المشاكل على السكان خاصة الشباب من جميع النواحي النفسية والصحية والترويحية ومثل هذه الانحرافات تعاطي الخمور والقمار، كما أنّ الأحياء المتخلفة قد تسبب في ارتفاع إيجار المساكن وذلك بسب تدهور ظروف مساكنها وعدم ملائمتها للحياة الكريمة الأمر الذي يدفع الكثير من سكان هذه المناطق لاستأجار مساكن أحسن حالا من هذه حتى لو كانت باهضة الثمن وهذا يشجع أصحاب المساكن على تأجيرها بثمن خيالي إضافة إلى أنها تعيق مختلف عمليات التنمية العمرانية وذلك بسب الاستغلال غير القانوني الذي أصبح مشكلة خطيرة

عانت ولا زالت تعاني منها عدّة دول في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا إلى حد أن أصبحوا يعرفون بالمحتلين والملاحظ أنّ هؤلاء المحتلون يحتلون في الغالب الأراضي التابعة للدولة لأنّ احتمال طردهم منها ضئيل عما هو عليه الحال بالنسبة لأراضي الملاك الخواص والملاحظ أيضا أنّ هؤلاء لا يكتفون بالأراضي التي يحتلونها بل يزيدون من توسعهم باستمرار.[11]

5- النظريات المفسرة لظاهرة الأحياء المتخلفة:

تعددت المداخل النظرية والمنهجية التي حاولت تفسير الواقع الفعلي لظاهرة الأحياء المتخلفة فهناك من يرى أن المشاكل التي تواجه البلدان النامية كالفقر والبطالة والأحياء المتخلفة ناتجة عن خلل الهيكل الاقتصادي وهذا ما حاولت نظرية القطاع الحضري غير الرسمي دراسته وتفسيره من خلال دراسة الفئات الدنيا في الوسط الحضري والمسماة بالشريحة السوسيو اقتصادية الأكثر حرمانا من خلال فهم الحرمان فهما سوسيولوجيا حقيقيا والذي ينبغي أن يتم في ضوء جملة من المؤشرات: الوضع المزري، انخفاض الدخل، الفقر، الأمراض، وضعية المسكن وصعوبة الاندماج مع الوسط، هذه المؤشرات يمثلها أغلب سكان الأحياء المتخلفة وكذا المهاجرون من الريف إلى المدن والتي يمكن أن نلمسها في التحليلات الامبريقية التي مالت إلى إبراز قضيتين أساسيتين ترتبط الأولى بالدور الاجتماعي الاقتصادي الذي تلعبه الأنشطة غير الرسمية، والثانية ترتبط بشتى صور الاستغلال الذي تتعرض له في سياق التنمية الحضرية التي غالبا ما يخصص لها جانب كبير من الاستثمار لمواجهة المشكلات الحضرية كنمو الأحياء المتخلفة، قلة الخدمات التعليمية والترويحية، هذه القضايا التي تزال محل جدل لارتباطها بالظروف السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية السائدة في كل بلد، ولهذا نجد أن نمو القطاع الحضري غير الرسمي بسرعة مع تزايد ندرة فرص العمل وتواجد الأحياء المتخلفة التي تمثلها أغلب شرائح المجتمع الضعيفة الدخل من المهاجرين والفقراء الذين يتدبرون أمرهم حتى يستمروا في الوجود ولو على هامش الاقتصاد الحديث، وهذا ما يعكس الأوضاع المزرية للفئات الاجتماعية المتواجدة على هامش النشاطات الرسمية وقصور التنمية الحضرية.[12]

ويكاد يتركز معظم الجدل الدائر في النظرية الحضرية الحاصل حول واقع الفئات الدنيا التي تشغل مساحات ومناطق واسعة من البلدان النامية المعاصرة والتي تخضع لعلاقة السيطرة والتبعية وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش والتي كانت الأنثروبولوجيا الاجتماعية سباقة إلى تشخيص الواقع الفعلي للفقراء من خلال تركيز جديد على العلاقات الاجتماعية في المناطق الحضرية المنخفضة الدخل، وفي هذا الإطار برزت مقاربات نظرية تناولت ظاهرة الفقر الحضري والتي في الغالب ترتبط بالفئات الاجتماعية الدنيا المتواجدة على حدود المدينة وفي الأطراف، هذه الدراسات اهتمت بشبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط فقراء الحضر واستيعاب المهاجرين الريفيين في البيئة الحضرية بالاعتماد على

النفس في توفير الإسكان العشوائي والمتخلف، كما أن نظرة متأنية لفحص الأعمال الكثيرة عن الأحياء المتخلفة والعشوائيات الحضرية سوف تسلم بالتأكيد إلى حقيقة هامة مفادها أنّ هذه الأحياء تمثل تشوها حضريا ونسيجيا اجتماعيا غير منسجم، ومن ثمة تكشف الدراسات الحضرية عن وجود اهتمام معين بدراسة الهامشية كظاهرة ملموسة وواقع اجتماعي واقتصادي وسياسي وتاريخي على اعتبار أنّ الهامشية ذات علاقة بالنظام الاجتماعي القائم، ولهذا نجد أصحاب **نظرية الهامشية الحضرية** يتخذون من المضمون المعطى للهامشية والتوجيه النظري نقطة البداية وأن الفهم المنظم للواقع يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الجوانب التاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وتعرف الهامشية بأنها:"وضع متدني في إطار نظام للتدرج الاجتماعي، يتولد عنه محاصرة فئة اجتماعية وعزلها كليا أو جزئيا"، وهنا نجد بعض الدارسين يصفون سكان الأحياء المتخلفة بالهامشية، فهم جغرافيا يعيشون على أطراف المدينة، وظيفيا محرومون من الخدمات الحضرية، اجتماعيا ونفسيا واقتصاديا بعيدون عن الحياة الحضرية بوجه عام،[13] هذا وقد تناولت **النظرية الإيكولوجية** كمدخل منهجي المدينة بالدراسة كونها ظاهرة اجتماعية ومكانا طبيعيا لإقامة الإنسان المتحضر وحللت مظاهر تركيبها الحضري وأشكال التأثير بين مختلف القوى المشكلة لها، وقد حددت هذه المقاربة بالباحثين إلى تقسيم المدينة إلى مناطق اجتماعية وثقافية متمايزة عن بعضها البعض أبرز هؤلاء العلماء "**بيرجس**" في سنة 1925 فيما قدمه من تصور نظري خاص للنمط الايكولوجي للمدينة وتعرف هذه النظرية باسم **نظرية الدوائر المتركزة** أو التصور الحلقي ومؤداها أن القلب التجاري أكثر مناطق المدينة تأثيرا وتوجيها للجماعات البشرية في بقية المناطق وذلك أن السكان في الدوائر المحيطة يحاولون غزو منطقة القلب لتحل محل سكان آخرين يتوجهون نحو الضواحي ويؤدي ذلك إلى عملية فصل بين سكان المدينة وظهور عمليات بيئية كالغزو والتتابع والاستيعاب والفصل، أما الحلقة الثانية فهي المنطقة الانتقالية (التحول) تتميز بالكثافة السكانية العالية، وانخفاض ملحوظ في الدخل الفردي، تسودها أحوال سكنية متدهورة، أما الحلقة الثالثة فهي منطقة التدهور يقطنها العمال وأصحاب المهن الذين لهم تطلعات لتحسين مستوى معيشتهم، أمّا الرابعة فتتضمن منطقة مساكن الأسرة الواحدة وأحياء الأعمال المحلية والشقق والعمارات الجميلة وبعض فنادق الإقامة، ويسكن هذه المنطقة أصحاب المهن الحرة وصغار المنظمين، أمّا الحلقة الأخيرة فهي منطقة الضواحي (النطاق النامي) فتقع خارج حدود المدينة وتمثل منطقة سكن لذوي الدخول المرتفعة، وترى هذه النظرية أن الأحياء الفقيرة والمتخلفة تكثر حتى داخل وبالقرب من مركز المدينة وانتشار ظاهرة ترييف المدن بفعل أحياء الصفيح على الأطراف وداخل الحيز العمراني، كما قدم "**هومر هويت**" في نهاية الثلاثينيات 1939 إطارا تصويريا يحاول فيه تحديد النمط الإيكولوجي في ضوء فكرة القطاع (نظرية القطاع)، وادخل مفهوم القطاع كبديل لمفهوم الحلقات والدوائر المتتابعة وأوضح أن تحديد سكن القطاعات يعتمد على القيم الإيجارية وقد درس بصفة خاصة متغير الدخل، واتضح له أن ما يحدد انتشار المناطق السكنية هو دخل الأفراد، لذا فقد قسم المناطق السكنية إلى ثلاثة قطاعات رئيسية إلى جانب مناطق النشاطات وهي قطاع الإيجارات المنخفضة

ويضم العمال ذوي الدخول المحدودة، قطاع الإيجارات المتوسطة يضم الأفراد ذوي الدخول المتوسطة وأخيرا قطاع الإيجارات المرتفعة يضم الأغنياء أي أفراد ذوي الدخول المرتفعة، ومن هذه القطاعات الثلاث التي أدرجها "**هويت**" أن الأحياء المتخلفة تتواجد في مناطق النازحين من الأرياف داخل المدن، كما أكد أنّ النمو الحضري يتحدد في ضوء امتداد النمط السائد من أنماط استخدام الأرض ونظر إلى المدينة كدائرة وإلى المناطق الأخرى كقطاعات، وأن النمو الحضري يتم بأقصى سرعة على خطوط النقل الرئيسية وعلى الخطوط الأقل مقاومة أي أنّ ما يحكم التركيب الداخلي للمدن هو الطرق التي تخرج من قلب المدينة في اتجاه الأطراف، وتميزت هذه النظرية بمحدوديتها وضيق نطاق تطبيقها، بسبب انطلاقها من نمط ايكولوجي محدد يعكس واقع بعض المدن في فترة تاريخية معينة، وفي منتصف الأربعينيات ظهرت **نظرية النويات** المتعددة ل "**هاريس وألمان**"، ينطلق أساسها من أنّ الكثير من المدن لا تبني حول مركز واحد فحسب بل عدة نويات قد تبدأ من عمق المدينة وتنمو مع نموها وتنطبق فكرة هذه النظرية بوضوح على المدن التي تضم أثناء توسعها عددا من القرى والمدن الصغيرة المجاورة، وقد حاول "**هاريس وألمان**" التوصل إلى تفسير أسلم للنمط الإيكولوجي واستنادا إلى فكرة أساسية تؤكد على أن نمو المدن لا يعتمد على نوات واحدة وإنما على نويات متعددة، حيث يعتقدان أنّ المدن تنمو حول بعض النويات المنفصلة وليس حول مركز واحد، وأهم هذه النويات: نواة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية في مركز المدينة، نواة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة ونواة الصناعات على أطراف المدن، وحول هذه النويات تتوزع مناطق سكنية متنوعة بعضها للدخل المحدد والبعض الأخر للدخل المتوسط، وبعض ثالث للدخل المرتفع، أمّا منطقة الضواحي فتمثل نطاقا انتقاليا بين الريف والمدينة لقربها من العمل والمصانع وبهذا تنتشر مناطق وأحياء دخيلة على المدينة وذات ثقافة ريفية تنمو بشكل رهيب بحثا عن فرص وحياة أفضل، وتؤثر في النمو الحضري وعلى توزيع الأنشطة في المدينة، ويذهب" **لويس ويرث**" في نظريته الحضرية كأسلوب للحياة إلى أن نمو المدن وتنوعها يؤديان إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية بين السكان، وأن أساليب الضبط الرسمية تحل محل أساليب الضبط غير الرسمية القائمة على التقاليد والعرف، وبالتالي فإنه مع نمو المدينة وتزايد حجمها تتحول العلاقات بين الأفراد من علاقات شخصية إلى علاقات رسمية، كما أن تزايد حجم المدينة يصعب الإقامة في منطقة واحدة وبذلك تنمو الأحياء المتباعدة ويتضاعف دور وسائل الاتصال في الربط بين السكان وتشكيل اتجاهاتهم وهو ما يؤدي إلى ظهور الأحياء الفوضوية والقصديرية على ضفاف المدن، ويذهب رواد **نظرية الاتجاه القيمي** إلى تفسير التنظيمات الإيكولوجية والاجتماعية والحضرية في ضوء القيم الاجتماعية والثقافية وتحديد أنماط استخدامات الأرض والبناء الاجتماعي بالاستناد إلى التوجهات القيمية كمتغير أساسي وعلى رأس هذه الأبحاث تلك التي قدمها "**ماكس فيبر**" حيث اعتبر القيم التي سيطرت على الأنساق الاجتماعية والثقافية متغيرات مستقلة واتخذت من البناء الاجتماعي متغيرا تابعا، بالإضافة إلى ذلك فقد ركز أصحاب هذا الاتجاه على أهمية تأثير القيم في تشكيل البناء الايكولوجي للمدينة وتحديد ملامح البناء الاجتماعي لها

ولهذا نجد أنّ المهاجرين الريفيين يتخذون من أطراف المدن مكانا خاصا للإقامة حيث يمكنهم ممارسة قيمهم الخاصة وهو ما يؤدي إلى ظهور الأحياء القصديرية على حواف المدن.[14]

من خلال عرض أهم النظريات المفسرة والموضحة للامتداد الفيزيقي للمدينة يتضح أنّ الأحياء المتخلفة تقع إمّا بالقرب من المكان المركزي أو في ضواحي المدن، تحوي مختلف المشاكل كالأمراض، التشرد والإجرام، كما أنه لا تخلو مدينة في العالم منها.

6- خصائص الأحياء المتخلفة:

لا تزال الخصائص التي تتميز بها الأماكن والمناطق السكنية في المدينة سمة بارزة، توضح وتسهل عملية التفريق بين مستوى الأماكن السكنية للطبقات والفئات الاجتماعية المتفاوتة، ذلك لأن المظهر العمراني والسكاني يحدد طبيعة الحي والتمايز الموجود في المدينة، ومنه فإنّ للأحياء المتخلفة خصائص تميزها عن باقي الأحياء وهي:

- ✓ خصائص عمرانية: توجد بالأحياء المتخلفة مساكن لا تصلح للسكن الإنساني أصلا فهي مكان مزدحم بالمباني والمساكن منها ما هو قديم يصلح للترميم ومنها ما يستلزم التدمير والهدم الحتمي لإعادة البناء كما يبدو على مظهرها الهرم والقدم، تكون أيلة للسقوط في أية لحظة إعصار أو زلزال ويبقى رغم ذلك يسكنها أفراد معرضين أنفسهم للخطر، هذه المساكن التي "يضطر كل من أفرادها إلى النوم بالتناوب" وذلك لأنها تحتوي على أسرة أو عدّة أسر تسكن غرفة واحدة وتكون هذه الأسرة كثيرة العدد أو منزل به عدّة شقق يحوي عدة أسر وعائلات ويضفي عليها الازدحام حتى في داخل مبانيها بالإضافة إلى نقص المعدات الضرورية وافتقادها لشروط السكن الملائم وذلك بافتقارها لأساليب التهوية الطبيعية كالنوافذ الواسعة دورات المياه لكل منزل، كذلك نقص أو انعدام الحمامات وسوء التدفئة والإضاءة كاشتراك سكان المبنى الواحد في دورة مياه واحدة ومطبخ واحد يفصل بينهما ستائر وممرات ضيقة وبجانب هذا كله "فلم يغفل الباحثون على تأثير ظروف المكان في انسحاب بعض أفراده من مجتمعه بالإدمان وإتباع السلوكيات اللاحضرية" فلخصائص المكان تأثير على راحة سكانه وعدم شعورهم بالحرية وبذلك يتجه أغلبهم إلى التعبير عن ذلك بشتى الطرق اللاحضرية.

أمّا خارج المسكن فإنه ينعدم نظام الطرقات فهي ضيقة وغير ممهدة "خاصة إذا كانت المساكن متكونة من جدران من الخشب أو الصفيح فهي بذلك تأخذ نصيبا من الطرق" ونظرا لضيق الممرات والطرقات فإنّ الحركة تصبح صعبة وتعوق المارة بالإضافة إلى عدم وصول الخدمات الاجتماعية والصحية اللازمة ومختلف الخدمات الأخرى.

تتسم هذه الأحياء بعدم النظافة وغالبا ما يؤثر هذا سلبا على صحة السكان وسلامتهم بما في ذلك من رمي القمامات والأوساخ دون مراعاة أساليب رميها وطرق التخلص منها ناهيك عن قذارة قنوات الصرف الصحي حيث تكون هذه الأخيرة مشتركة بين السكان وقلما تنظف رغم استخدام العائلات لمجرى مائي واحد وهذا لعدم اكتراثهم لمدى خطورة انعدام النظافة سواء في المسكن أو خارجه وإن هذا من دواعي تهديد صحتهم وسلامتهم من الأمراض الخطيرة والمعدية.

غالبا ما تنعدم في هذه الأحياء الإضاءة وإشارات المرور وعدم تنظيم الأسلاك الكهربائية مما يشكل خطرا على سكانه وعامة الناس بالإضافة إلى انعدام أماكن اللعب والترفيه والحدائق. ويمكن تلخيص ما تقدم في أنّ العلامة المميزة لهذه الأحياء وجود فوضى في نظام المباني وتوزيع الطرقات، وتتميز بالازدحام في المباني والسكان، وليست بنايات قوية نظرا لمواد البناء البسيطة مما يجعلها لا تصمد أمام الأمطار ولا أمام أدنى هزة أرضية "فهي متأكلة ايلة للسقوط، وبالتالي يكون سكانها في خطر كبير.[15]

- ✓ الخصائص السكانية: تتميز الأحياء المتخلفة بالاكتظاظ السكاني حيث أنّ "هناك دراسات وبحوث عديدة اهتمت بالتكوين السكاني لها وغالبا ما تكون هذه الفئات من المهاجرين إليها" ومن أهم الاتجاهات ثقافة الفقر حيث أنّ هذه الأخيرة اهتمت بالتكوين البشري لهذه الفئات القاطنة بهذه الأحياء كالأتي من حيث التركيب النوعي والحالة الزواجية كان معظمهم من الذكور غير متزوجين لعدم توفرهم على مساكن من جهة وشدّة فقرهم من جهة أخرى، أمّا التركيب العمري فقد لوحظ أنّ غالبية المهاجرين من الفئات الشابة فقد تتراوح أعمارهم بين العشرين والثلاثين عاما "حيث أن مساكن هذه الأحياء لا تتناسب تماما مع حجم الأسر وأنماطها و لا تضمن سلامتها".
أمّا بالنسبة للمستوى التعليمي فقد يقتصر على مدى تواجد المدارس والهيئات التعليمية ومدى اهتمامهم بالتعليم ومدى سلطة الأبوين وتأثيرهم على أولادهم، أمّا فيما يخص الأحوال المهنية فهي ترتبط بطبيعة الخدمات الاقتصادية المتوفرة وأنواع النشاطات المتواجدة في الحي حيث أنّ معظمها نشاطات بسيطة كالمحلات وأماكن للصناعات التقليدية والحرفية لذلك فإن تردي أحوالهم وفقرهم يتعلق بمستوى تعليم الفرد وما اكتسبه من تدريب وخبرة كما أنها تتصل بمشكلات أخرى عديدة كالبطالة وانخفاض الدخل والانحرافات والسرقة.
معظم التحليلات السابقة على تنوعها نابعة من ثقافة مشتركة بين هؤلاء المهاجرين فهم من طبقة واحدة ومستوى واحد ومنه فإنّ للحي المتخلف ثقافة خاصة ترتبط بنوعية السكان ومميزاته وهذه الثقافة هي "ثقافة الفقر".[16]
- ✓ الخصائص الاجتماعية: تتسم الأحياء المتخلفة بالنقص المستديم في الخدمات الاجتماعية والملحوظ في أغلبها وكذا نقص التسهيلات الضرورية التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية

والإدارية والتعليمية والصحية والترفيهية وحتى الدينية منها والتي تكون عادة غير كافية وهذا ما يعني بدوره نقص النوعية الاجتماعية والثقافية بها كما أنّ عامل الاتصال والمواصلات يلعب دورا حيث أنّ الخدمات تكون بعيدة نوعا ما من هذه المناطق مما يعيق تحصيل الرغبة في التعليم خاصة الإناث.

كما أنّ انعدام المراكز الصحية وانعدام الوقاية من أهم خصائصها خاصة وأنّها سبب في تفشي الأمراض، وبالتالي يرتفع داخلها معدل الوفيات بسب قلة وسائل نقل النفايات وتنظيف الأحياء، حيث أنه هناك علاقة بين نوعية الحياة داخل هذه الأحياء والأمراض الجنونية والمعدية"، ومنه فإنّ تدهور الحالة الصحية لسكان الأحياء المتخلفة مرهون بمدى حالتها من الناحية الطبيعية والعمرانية والاجتماعية التي يعيشونها.

أنّ أهم ظاهرة تسود هذه الأحياء هي الفقر فلا شكّ أنّه من أهم الأسباب التي تجبر الفرد على السكن بها وتمنعه من تغيير محل الإقامة حيث أفاض علماء الاجتماع الحضري والأنثروبولوجيا الحضرية في تحليل الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمدينة بشكل عام ولأحيائها المتخلفة بالخصوص وانتهت معظم هذه التحليلات على تنوعها إلى حقيقة أساسية مؤداها أنّ الحي المتخلف تسوده ثقافة خاصة ترتبط أساسا بنوعية سكانها ولما كانت السمة العامة التي تميز هذه المناطق: فيزيقيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا يمكن حصرها في كلمة واحدة هي ثقافة الفقر.

غالبا ما تضم هذه الأحياء المهاجرين من الريف حيث يكونون من أولئك الذين لا يرحب بوجودهم إذ انتقلوا بها لأنهم من مستوى ثقافي مغاير ويسيرون على تقاليد لا تتماشى مع الحياة الحضرية، وبذلك فإنّ المناطق تعيش عزلة اجتماعية وهي من أهم خصائص هذه الأحياء، وهذا ما يؤكده "**عاطف غيث**" حيث يقول "أن سكان هذه المناطق غالبا ما يكونون من أولئك الذين لا يرغب في وجودهم بمناطق أخرى إذا انتقلوا إليها، إما لأنهم من مستوى ثقافي أقل أو لأنهم يسيرون على تقاليد لا تتلاءم أو تساير المناطق الأخرى.[17]

بالإضافة إلى مسبق ذكره من خصائص هذه الأحياء قد تبقى خاصية هامة ترتبط بالانحراف والجريمة فهي مأوى للمنحرفين والمجرمين والمتشردين والهاربين من الأحكام وكذا الباعة المتجولين حيث ينتشر الفساد الاجتماعي ويتبلور في المظاهر غير الأخلاقية.

- ✓ الخصائص الاقتصادية: من الناحية المادية فإنّ أوضاع سكانها متردية حيث أنّ هناك انخفاض في معدل دخل الأفراد وفضلا عن ذلك فإنّ منهم من استطاع من خلال جهود أنشطة العمل في بعض المصانع بدخل ضعيف ومنهم من اتخذ من هذه الأحياء أماكن سكنية ومجالا لأنشطتهم الاقتصادية أو مقرا لمزاولة الأشغال اليدوية البسيطة برغم ارتفاع معدلات البطالة.

من خلال هذه الخصائص التي تم ذكرها يمكن تلخيص أهم السمات التي تحددها وتميزها عن باقي المناطق وهي: أنها أحياء مزدحمة بالمباني والسكان يسودها الفقر وتشكل عزلة اجتماعية

بثقافتها. كما تحتوي على أنواع الجرم والانحراف والرذيلة كما ترتفع نسبة البطالة مقابل انخفاض دخلها ودخل أفرادها علاوة على عدم الحفاظ على النظافة مما يسبب ارتفاع عدد الوفيات إلاّ أنّ هذه السلبيات قد لا تتميز بها كل الأحياء المتخلفة في العالم وتبقى تميز الأحياء المتخلفة في العالم الثالث والتي تتقارب خصائصها والتي وصلت درجة سيئة من التنظيم والضبط الاجتماعي ومدى تحكم القانون والأمن داخلها ورغم كل هذه المظاهر السلبية فإنّ طريقة الحياة الاجتماعية خاصة في الأحياء المتخلفة العربية قد تكون قائمة على تبادل المنافع والعلاقات الودية المتبادلة بين سكانها.[18]

7- وظيفة الأحياء المتخلفة:[19]

تقوم الأحياء المتخلفة بكثير من التسهيلات الاجتماعية والاقتصادية المفيدة لسكانها منها:

تشجيعهم على ظاهرة التماسك الاجتماعي وتهيئتهم لمعرفة طرق العيش في المدن.

تسهل المنطقة الحضرية المتخلفة مهمة من بدءوا حياتهم فيها بتمكينهم من توفير بعض المال لبداية أعمال بسيطة تساعدهم على تأجير المساكن في مناطق أفضل من مساكنهم الأصلية.

عملت المناطق المتخلفة في بداياتها الأولى على إقامة المستوطنات الجديدة وساعدت على تطويرها في أماكن عديدة من مدن العالم، ثم وفرت جوا مناسبا لاستقبال وتوجيه الوافدين الجدد إلأيها وذلك بتجهيزهم بما يمكنهم من التعرف على محيطهم الاجتماعي الجديد حين وصولهم وإيجاد عمل لهم ومساعدتهم في فهم طرق الحياة المتخلفة في المدينة، علاوة على وظائف المناطق المتخلفة التي تمثلت في إيواء المهاجرين ضمنها بل أنها أيضا تحتضن أولئك الذين تدهورت أحوالهم الاجتماعية وتعد هذه طبيعة ازدواجية لمهام المناطق المتخلفة.

أما المناطق الحضرية المتخلفة المستديمة فإنها تعمل على تدعيم الموقف الاقتصادي لسكانها وذلك من خلال أعمالهم فيها واستثمارهم لمدخراتهم لحماية أنفسهم من البطالة في حالة توقفهم عن العمل والطرد من السكن.

إلاّ أنّ هذه المناطق تحمي وتحافظ على المكانة الاجتماعية التي حصل عليها المهاجر للمنطقة التي تمكنوا من اقتنائها وهذا تمديدا لدخولهم في حلقة اجتماعية أخرى مثل هذه الوظائف في المناطق الحضرية المتخلفة نجد أنّ هناك متغيرات تتحكم في تقديم الوظائف منها:

الموقع: يعني مدى قرب هذه المناطق من أماكن العمل والخدمات الاجتماعية المختلفة.

الاستقرار: ويقوم على تحديد مدى الحيازة المطلوبة والتي تتراوح بين الإقامة القصيرة المؤقتة والطويلة والتي تتطلبها الحيازة المستديمة.

القابلية: يعني بها مدى استيعاب هؤلاء السكان لأساليب الحياة الحضرية الحديثة ضمن فترة زمنية معينة والذي له علاقة بالموقع والاستقرار.

مستوى الدخل: ففي حالة مستوى الدخل المنخفض تكون مواقعها ذات أمد قصير مؤقت، أما إذا كانت مرتفعة الدخل فإنّ مواقعها تكون ذات أمد طويل ومستديمة كما تكون له قابلية للتطوير في المستقبل.

الأراضي المتوفرة: تكون المناطق الحضرية المتخلفة ذات طوبوغرافيا وعرة وصعبة نوعا ما ذلك في حال الدخل المنخفض بشرط تكون قريبة من سوق العمل والنشاطات الاقتصادية أو الصناعية المختلفة.

فاعلية تنفيذ القانون: هو الذي يحد من عملية الاستيلاء على الأراضي الخالية فيختار المهاجرون عادة أراضي بعيدة عن مراقبة السلطات، ومن ثم هذه المناطق تمثل خطوة إيجابية لغالبية سكانها نحو حل مشاكلهم.

8- الوضع المعيشي بالأحياء المتخلفة ومساهمته في ظهور عدد من الأمراض –مدينة بسكرة أنموذج–:

يعاني سكان الأحياء المتخلفة من عدد من الأمراض وهذا ما تبيّن من خلال الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة فتيحة طويل بمدينة بسكرة تحت عنوان أمراض الفقر وسط الأحياء المتخلفة[20]، وقد عرضت الباحثة معلومات أساسية لسكان تلك الأحياء المتخلفة المنتشرة بالمنطقة الغربية لمدينة بسكرة توضيحا للأسباب التي تساهم وتساعد على انتشار عدد من الأمراض.

تبين الدراسة أنّ نسبة 70% من أفراد العينة متزوجين وقد دفعتهم الظروف المعيشية الصعبة للسكن في مثل هذه الأحياء المتخلفة، وتمثل 20% فئة الأرامل فبعد غياب رب الأسرة الذي يتكفل بالعائلة اضطرت الأم إل السكن بهذه الأحياء بعد طردهم من سكنهم الأصلي، أما 10% المتبقية تمثل المطلقين، وقد تبيّن أيضا أنّ أغلب المبحوثين بنسبة 60% موطنهم الأصلي الريف، وقاموا بالهجرة إلى المدينة بحثا عن العمل والحياة الأفضل المتوفرة في المدينة، وهذه أحد وظائف الأحياء المتخلفة التي تعتبر مأوى للمهاجرين، كما تميز سكان هذه الأحياء بضعف المستوى التعليمي فهم أميون لا يجيدون القراءة والكتابة بنسبة 30%، أمّا الذين يجيدون القراءة والكتابة قدروا بنسبة 20% وأغلبهم تلقوا التعليم في كتاتيب حفظ القرآن، أمّا الذين دخلوا المدرسة فكانت نسبتهم 20% إلى جانب 20% من الذين واصلوا تعليمهم إلى الإكمالية، في حين نجد 10% من الذين واصلو تعليمهم إلى الثانوية.[21]

يتضح مما سبق ذكره انخفاض المستوى التعليمي لسكان الأحياء المتخلفة سواء كان السبب عدم اهتمامهم بالتعليم، أو أن الظروف لم تسمح لهم بمواصلة تعليمهم نتيجة الفقر أو البعد عن المدارس، فنجد البعض منهم يسعى لتعليم أبنائه، أمّا البعض الأخر لا يهتم بدعوى ماذا فعل الذين يحملون الشهادات العليا في واقعنا المر؟ فهذا يعبر عن غياب الوعي لبعض المبحوثين الأمر الذي ينعكس على إدراكهم لوسائل الوقاية من الأمراض، لأنّ المستوى التعليمي للمريض يلعب دورا مهما في اتجاهاته نحو أعراض الإحساس المؤلم، فالمرضى من ذوي المستوى التعليمي المرتفع هم أكثر حرصا على الفهم وأكثر وعيا بأنّ الألم قد يكون عرضا لمرض خطير وهذا ما أكده **مارك روبروسكي**.

أمّا في ما يخص أوضاع المسكن ومرافقه الضرورية فقد توصلت الباحثة إلى أغلب غرف البيوت القصديرية غير كافية، فهي تحتوي على غرفة أو غرفتين على الأكثر، يتزاحم فيها أفراد الأسر الذين بلغ عددهم ما بين 5 أفراد إلى 12 فردا، الشيء الذي يزيد من معاناة أفراد الأسرة ويعمل على انتشار الأمراض، كما أظهر علم الأوبئة وأكدته منظمة الصحة العالمية سنة 1967، من خلال عدة دراسات أكدت أن الأمراض تنتشر في الظروف السكنية السيئة وخصوصا في الأحياء القصديرية، وأن هذه الأمراض يصعب القضاء عليها بالنسبة لنصف سكان الأحياء، ومن هذه الأمراض المرتبطة بهذه الظروف نجد الالتهاب الرئوي، وفي ما يخص دورة المياه فقد أقر 60% من أفراد العينة أنّ لديهم دورة مياه خاصة بينما 40% من أفراد العينة لا يملكون دورة مياه في مساكنهم، وأغلبهم يشترك مع أقربائه وجيرانه في دورة مياه تقلّ فيها النظافة والمياه وبالتالي تهيئة أرضية للعديد من الأمراض، كما تبين أن نسبة 20% من أفراد العينة لا يملك كهرباء ويستعينون بالمصابيح الغازية للإنارة والتي تؤدي إلى قصر النظر بسبب قلة الضوء ضف إلى ذلك غياب المستلزمات الضرورية للكثير من البيوت كالثلاجة التي تحمي الأطعمة والمكيف والحمام الأمر الذي يساهم في انتشار العديد من الميكروبات التي تلوث الأطعمة والمياه وهذا أيضا ما ينتج عنه أمراض كالتفوئيد والتهاب الكبد.[22]

من خلال الملاحظة لواقع البيوت القصديرية واستجواب سكانها اتضح للباحثة فتيحة أنّ الأحياء المتخلفة تعاني العديد من الأمراض دون أن يدرك أصحابها بأنها أمراض خطيرة، لأنّ المريض عندهم من يرقد في المستشفى أو يقترب من مشارف الموت، ويسعون جاهدين لمعالجته على حساب غذائهم.

أما الأمراض التي اعتادوا عليها نجد الليشمانيا أو ناموسة بسكرة التي يتم علاجها بطرق تقليدية كطلاء الأظافر أو الكبريتية والبترول لانتشارها بكثرة وسط هذه الأحياء التي يكثر فيها البعوض والجرذان والذباب الناقل لهذا المرض، ومرض التفوئيد وهو من الأمراض المعوية الحادة التي تصيب الأمعاء الدقيقة الناتج عن تلوث المياه وكثرة النفايات أو تعفن الغذاء وتسممه الناتج عن خلل في النظام الغذائي العشوائي، وسوء التغذية الذي أدى لإصابة بعض الأطفال بالكساح والإسهال الذي أدّى إلى وفاة طفلين وآخر مات

بمرض الكوليرا، إلى جانب إجهاض العديد من الأمهات وإصابتهن بأمراض النساء، إلى جانب انتشار الرمد الحبيبي ومرض الربو لقلة الأكسجين وسط هذه الأحياء وكثرة الرطوبة في فصل الشتاء في مساكن من قصدير وطوب.[23]

الخاتمة:

تشكل ظاهرة الأحياء المتخلفة قاسما مشتركا لمدن البلدان النامية وهذا بفعل النمو السكاني وعدم تماشي العرض من الوحدات السكانية مع هذا النمو المصحوب بضغط شديد وطلب متزايد على رقعة الأرض السكنية وكذا بفعل السياسات التنموية وحركة التصنيع، كلها عوامل ساهمت بشكل أو بأخر في تكثيف الهجرة والتحضر السريع وبروز الأحياء المتخلفة وسرعة تكاثرها في هذه البلدان، تفتقر هذه الأحياء إلى الشروط الأساسية للحياة من ربط بشبكة الكهرباء وشبكة الماء الشروب وأيضا شبكة الصرف الصحي وكل هذه النقائص وغيرها تلعب دورا محوريا في تردّي الوضع الصحي بها وهذا ما يشرح ظهور وانتشار عدد من الأمراض منها العضوية ومنها النفسية.

الهوامش:

[1].لطرش سارة، تأثير النمو السكاني في تغير مرفولوجية المدينة، ماجستير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، دت،ص82

[2].المرجع نفسه، ص83

[3].أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن ابن منظور، لسان العرب،بيروت، دار صادر، المجلد الرابع عشر،دت، ص214

[4]. محمد طلعت عيسى وآخرون،الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، دت، ص ص، 160-161.

.موسى سيد علي، سواكري طاهر، الحي السكني كبناء فيزيقي-اجتماعي وانتشار الجريمة في أوساط الشباب، مجلة الآداب والعلوم [5]الاجتماعية،المجلد الحادي عشر، العدد الأول، ص 83

[6].المرجع نفسه، ص83

.زهية سماعل وآخرون، السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري مدينة تبسة أنموذجا، مذكرة ماستر تهيئة حضرية، جامعة العربي [7]التبسي،2018/2017، ص 6.

[8].محمد عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1970، ص303.

.ابراهيم توهامي، الأحياء المتخلفة بين التهميش والاندماج في البناء السوسيو-اقتصادي الحضري- مجلة الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة [9]والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر 2011، ط3، ص34.

[10]. محمد حسن غامري، ثقافة الفقر، دراسة في أنثروبولوجية التنمية الحضرية، مركز النشر والتوزيع، الإسكندرية،دت، ص110

.مليحي نجاة، مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة حي رقايزي وقواجلية نموذجا، رسالة ماجستير منشورة في علم الاجتماع الحضري، [11]جامعة الإخوة منتوري،2006/2005، ص ص، 56-57

[12]. نوار نوال، الأحياء القصديرية في المدن وفلسفة التخطيط الحضري، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد14، 2018، ص 132

[13].المرجع نفسه.

[14].المرجع نفسه، ص 133

. العلوي جميلة، واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف حي طنجة أنموذجا، مذكرة ماجستير منشورة علم اجتماع حضري، جامعة منتوري [15]قسنطينة، 2007/2006.

[16].المرجع نفسه

[17].المرجع نفسه

[18].المرجع نفسه

. نقاز ميمونة، فدول خيرة، التنشئة الاجتماعية داخل الأحياء العشوائية دراسة ميدانية"بحي عواد بغداد السوقر"، مذكرة ماستر منشورة علم [19]اجتماع حضري، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022/2021، ص ص، 41،42.

. طويل فتيحة، أمراض الفقر وسط الأحياء المتخلفة –دراسة ميدانية بمدينة بسكرة- مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قاصدي مرباح [20]ورقلة، العدد 15 جوان 2014، ص17.

[21].المرجع نفسه، ص18
[22].المرجع نفسه، ص 19
[23]. المرجع نفسه، ص20

ببليوغرافيا:

1- إبراهيم توهامي، الأحياء المتخلفة بين التهميش والاندماج في البناء السوسيو-اقتصادي الحضري- مجلة الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر 2011، ط3.
2- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن ابن منظور، لسان العرب،بيروت، دار صادر، المجلد الرابع عشر،دت.
3- زهية سماعل وآخرون، السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري مدينة تبسة أنموذجا، مذكرة ماستر تهيئة حضرية، جامعة العربي التبسي،2018/2017
4- طويل فتيحة، أمراض الفقر وسط الأحياء المتخلفة –دراسة ميدانية بمدينة بسكرة- مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 15 جوان 2014
5- العلوي جميلة، واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف حي طنجة أنموذجا، مذكرة ماجستير منشورة علم اجتماع حضري، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006.
6- لطرش سارة، تأثير النمو السكاني في تغير مرفولوجية المدينة، ماجستير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، دت
7- محمد حسن غامري، ثقافة الفقر، دراسة في أنثروبولوجية التنمية الحضرية، مركز النشر والتوزيع، الإسكندرية،دت
8- محمد طلعت عيسى وآخرون،الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، دت
9- محمد عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1970
10- مليحي نجاة، مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة حي رقايزي وقواجلية نموذجا، رسالة ماجستير منشورة في علم الاجتماع الحضري، جامعة الإخوة منتوري،2006/2005
11- موسى سيد علي، سواكري طاهر، الحي السكني كبناء فيزيقي-اجتماعي وانتشار الجريمة في أوساط الشباب، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية،المجلد الحادي عشر، العدد الأول
12- نقاز ميمونة، فدول خيرة، التنشئة الاجتماعية داخل الأحياء العشوائية دراسة ميدانية"بحي عواد بغداد السوقر"، مذكرة ماستر منشورة علم اجتماع حضري، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022/2021
13- نوار نوال، الأحياء القصديرية في المدن وفلسفة التخطيط الحضري، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد14، 2018